

٢١٢٤

٢٥١٢١

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

السيد محمد بن توفيق الشاذلي وفقيه الزعماء المحترفين بالبر والخلية



رسالة للوصول على درجة الماجستير في المحاسبة

مقدمة من

محمد عبد الحفيظ في عبد العال حسن
المعيد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية
١٨٥١

٦٥٧,٢٥
ع. ٢

أشرف

الأستاذ الدكتور محمد الوطاب
أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

١٩٩١

بجئة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور: مصطفى أحمد على رئيساً
أستاذ بقسم الاحصاء والرياضة بالكلية

الأستاذ الدكتور: يحيى محمد أبو طالب سليمان مشرفاً
أستاذ بقسم الحاسبة والمراجعة بالكلية

الأستاذ الدكتور: ابراهيم عثمان شاهين عضواً
أستاذ ورئيس قسم الحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان



شكر وتقدير

فى تضرع وخشوع يتوجه الباحث الى الله سبحانه وتعالى بالشكر والثناء أن وفقه فى اتمام
هذا البحث .

ويتوجه الباحث بخالص الشكر والعرفان بالجميل لاستاذة الفاضل الاستاذ الدكتور /
محمد محمد السيد الجزار الذى كانت لتوجيهاته السديده ومعاونته العلميه وروحه السمه
وما أمدنى به من معلومات ومراجع علميه أعظم الفضل فى انجاز هذا البحث .

كما يتوجه الباحث بجزيل الشكر والتقدير لاستاذة الفاضل الاستاذ الدكتور / مصطفى
أحمد على الذى كانت لتوجيهاته السديده ومعاونته العلميه وروحه السمه وما أمدنى به
من معلومات ومراجع علميه اعظم الفضل فى انجاز هذا البحث ولتفضله بقبول الاشتراك فى
مناقشة هذا البحث .

كما يتوجه الباحث بجزيل الشكر والتقدير لاستاذة الفاضل الاستاذ الدكتور / ابراهيم
عثمان شاهين الذى كانت لتوجيهاته السديده ومعاونته العلميه وروحه السمه وما أمدنى
به من معلومات ومراجع علميه اعظم الفضل فى انجاز هذا البحث ولتفضله بقبول الاشتراك فى
مناقشة هذا البحث .

وفى الختام لا يفوت الباحث أن يتوجه بجزيل وباخلص آيات الاحترام والتقدير لاستاذة
الراحل الاستاذ الدكتور / اسماعيل سليمان عطيه العوامرى على المعاونه الصادقه التى
كانت لها أكبر الاثر فى اتمام هذا البحث راجيا من الله العلى القدير ان يسكن روحه
فسيح جناته .

والله أسأل العون والتوفيق ١

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ
فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلِيمٍ لِلْعَبِيدِ،

«سورة فصلت آية رقم ٤٦»

«صِدْقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ»

مقدمة :

ظهرت الحاجة الى أنظمة المراقبة الداخلية ، وازداد الاهتمام بها ، واتسع نطاقها نتيجة للتطورات الحديثة في الحياة الاقتصادية وظهور الادارة العلمية الحديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة ، ولقد تطورت مفاهيم المراقبة الداخلية وأتسعت بشكل يشير الى اختلافها عما كانت عليه ، وسوف تستمر في تطورها لمقابلة التطورات اللاحقة في مجال الاعمال ، والتي يصعب التنبؤ بها مقدما .

فعندما كانت المنشاء مملوكة لشخص واحد ، يدير شؤونها بنفسه ، كانت الحاجة الى أنظمة المراقبة الداخلية محدودة ، حيث كان المالك أحكام المراقبة على العمليات الاقتصادية للمنشاء والتي تميزت بضآله حجمها ، هذا بالإضافة الى معرفته الشاملة والتفصيلية لكافة النواحي الفنية ، وارتباطه الشخصي بالعاملين معه لقلسه عددهم .

وباتساع حجم المشروع وظهور الاقسام والفروع المتعددة في الداخل والخارج أتسعت اعمال المنشاء ومهام أصحابها بشكل يجعلهم عاجزين تماما عن القيام بجميع الوظائف بانفسهم ، وظهرت الحاجة الى الخبرات المتخصصة في النواحي الفنية للمساعدة في تنفيذ اعمال المشروع ، وبناء على ذلك فقد أضطر الملاك الى تعيين المديرين المهنيين وتفويض السلطات اليهم ، ووزعوا عليهم بعض اختصاصاتهم مما استلزم توفير الرقابة الكافية على أعمالهم للتأكد من سلامة قيامهم بواجباتهم طبقا للسياسات المرسومة لهم .

ونتيجة لانفصال المالك عن الاداره أصبحت الاداره مسئوله عن المحافظة على أصول المنشاء وأموالها والتي تسلمتها من المساهمين لتديرها لصالحهم ، وتطلب ذلك أن تضع الاداره من الاجراءات ما يكفل المحافظة على الاصول ، وصيانة حقوق الشركة لدى الغير ، وأصبحت المسئولية عن الاخطاء والغش والتزوير وتقليل فسرص ارتكابها تقع على عاتق مجلس الادارة بالشركة . وحتى تتمكن الادارة من اخلاء

مسئوليتها فان عليها أن توفر نظاما سليما للمراقبة الداخلية من شأنه التأمين على الأصول وحمايتها من السرقة أو سوء الاستخدام بالإضافة الى الاهمال والتلاعب وكذلك توفير الوسائل اللازمة لاكتشاف أى خطأ فور حدوثه .

وبزيادة حجم المشروعات تطورت اجراءات المراجعة حيث تعذر على مراقبي الحسابات القيام بالمراجعة الشاملة والتفصيلية ، كما أن تكلفتها تصبح غير اقتصادية سواء من ناحية المراجع عند تقدير أتعاب المراجعة ، أو من ناحية المنشاء لمواجهة التكاليف المتزايدة بناءً على ذلك ، خاصة وأن فوائدها محدودة جدا حيث يتم اكتشاف الأخطاء والغش متأخرا ، كما أن هذا الأسلوب لا يستطيع منع حدوثها مستقبلا ، طالما بقيت ظروف وعوامل ارتكابها قائمة . ومن أجل ذلك اتفق المحاسبون والمراجعون والادارة على وضع نظم المراقبة الداخلية السليمة بالمنشآت ، وذلك لاكتشاف الأخطاء والغش دون مشقة أو جهد ، واستنادا الى وجود نظام المراقبة الداخلية السليم فانه يمكن القيام بالمراجعة الاختبارية لعمليات المنشاء كبدائل للمراجعة الشاملة ، وأصبحت مهمة المراجع الرئيسية تتمثل في فحص وتقييم نظام المراقبة الداخلية بصورة مستمرة للتأكد من فعاليتها باستمرار .

طبيعة المشكلة :

تختلف ظروف المنشآت وأحجامها وتنوع انشطتها بشكل كبير ، بحيث لا يمكن التصور بوجود نظام مراقبة داخلية موحد يمكن تطبيقه في كل المنشآت وانما يلزم عمل الدراسات اللازمة لتحديد النظام المناسب لكل منشاء ولكل حاله على حده .

وتقع مسؤولية تقييم نظام المراقبة الداخلية في المنشاء على عاتق الادارة ، ولكن من الامور التي تهتم مراقب الحسابات الذي يقدم تقريره عن القوائم المالية التعريف على نظام المراقبة الداخلية المتبع والى أى حد يمكن الاعتماد عليه في وضع برنامج المراجعة . وتختلف الاساليب التي يستخدمها مراقب الحسابات في تقييم نظام المراقبة الداخلية تبعا لحجم الوحدة الاقتصادية ، ودرجة تعقيد الانظمة بها .

ويعتمد المدخل الحالي في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية على مجموعة من الوسائل والأساليب في الفحص والتقييم مثله في الاطلاع على الخرائط التنظيمية في المنشاء ، والتقارير الوصفية ، وقوائم الاستقصاء ، وخرائط التدفق ويلاحظ ان هذه الأساليب المشار اليها تعتمد الى حد كبير على التقدير الشخصي لمراقب الحسابات بالإضافة الى انها تعتمد على اجابات يحصل عليها المراجع من توجيه الاستقصاءات الى عدد محدود من العاملين ، وتجميع البيانات عن الانظمة الداخلية المطبقة . وهذا يضعف من مدى الثقة في البيانات التي يتم الحصول عليها نظرا لانها تمثل وجهه نظر من تقدم اليهم الاستفسارات بالإضافة الى احتمال بعدها عن الموضوعية .

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة اتجاهات حديثة لفحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية ، منها المدخل السلوكي والمدخل الرياضي وذلك بهدف معالجة الانتقادات الموجهة للمدخل الحالي في الفحص والتقييم ، بالإضافة الى توفير قدرا من الموضوعية يساعد مراقب الحسابات في اعداد وتطوير برامج شاملة للمراجعة في الوقت الحاضر .

ويعتمد المدخل السلوكي على ضرورة الاعتراف بوجود هيكل تنظيم غير رسمي يعمل الى جانب هيكل التنظيم الرسمي المعلن من خلال الخريطة التنظيمية للوحده ودليل الاجراءات المكمل لها ، فوجود هيكل التنظيم الرسمي لا يعنى بالضرورة أن جميع العلاقات وما ينطوي عليها من أنشطة بين العاملين بالوحده سوف تتمشى بدقة مع ما هو محدد بطريقة رسمية ، ولذلك فان التنظيم الرسمي لا يستطيع أن يعمل بمفرده دون هيكل تنظيم غير رسمي يعمل معه بطريقة متوازية .

ويرى الباحث ان استخدام المدخل السلوكي في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية يعالج بعض نواحي القصور التي يعاني منها المدخل الحالي في الفحص والتقييم الا ان استخدام المدخل السلوكي يفيد المراجع الداخلي بصفة خاصة

وذلك عند قيامه باداء عمله بقسم المراجعة الداخلية ، حيث يتوافر لديه فريق من المتخصصين في مجال العلوم السلوكية . كما ان مراقب الحسابات لا يتوافر لديه الوقت والمعلومات التي قد تتوافر في قسم المراجعة الداخلية وخاصة في الوقت الحاضر . لذلك ظهر اتجاه آخر في مجال فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية يرى امكانية الاستفادة من الاساليب والنماذج الرياضية في هذا المجال ، وقد اطلق على هذه النماذج " نماذج المامونية " .

وترتكز نماذج المامونية على أن أى نظام للمراقبة الداخلية يكون مامونا ويمكن الاعتماد عليه اذا كانت نتائج استخدام هذا النظام مطابقه للنتائج المقترضة له . وتبدو اهمية نماذج المامونية ، بصفه خاصه ، في مدى الثقة في النظام المحاسبى لتحقيق الاهداف التي اعد من اجلها . وعلى ذلك فان المامونية تعبر عن درجة الاقتراب من الصواب . ويعتمد استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية على مجموعه من الخطوات تتمثل فيما يلي :

— تحديد انواع الاخطاء أو التلاعب أو الانحرافات التي يحتمل حدوثها في المنشاء محل الفحص والتقييم .

— تحديد اجراءات المراقبة الداخلية التي تعمل على منع هذه الاخطاء أو الانحرافات أو تساعد على اكتشافها اذا وقعت فعلا .

— التأكد عما اذا كانت هذه الاجراءات الرقابية قد تم اخذها في الاعتبار داخل المنشاء محل الفحص والتقييم ، وأنه يتم تطبيقها بطريقة سليمة .

— تقييم أى أوجه ضعف " أى انواع الاخطاء المحتمل حدوثها " لا يمكن اكتشافها بواسطة هذه الاجراءات الرقابية الموضوعه .

لذلك يقدم الباحث مجموعه من النماذج الرياضيه لفحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية تمكن من توفير مؤشرات موضوعيه لا تختلف باختلاف الشخص القائم بالتقييم عن

مدى الثقة في الإجراءات الرقابية ومدى معقولية تكلفة هذه الإجراءات ومدى الثقة نفسى
الأفراد المنفذين لهذه الإجراءات .

فروض البحث :

يرتكز البحث على مجموعه من الفروض الرئيسية :

- ١ - أن هناك قصورا تواجه استخدام الاساليب الحالية في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية لارتكازها على مجموعه من الإجراءات والخطوات التى تضعف من مدى الثقة فى البيانات التى يتم الحصول عليها ، اذ تمثل وجهه نظر من تقدم اليهم الاستفسارات بالاضافة الى احتمال بعدها عن الموضوعية .
- ٢ - ان استخدام المدخل السلوكى فى فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية يفيسد المراجع الداخلى بصفه خاصة عند قيامه باداء عمله بقسم المراجعة الداخلية .
- ٣ - ان استخدام نماذج المامونية فى فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية يمكن مراقب الحسابات من الوصول الى مؤشرات موضوعيه عن مدى الثقة فى نظام المراقبة الداخلية المطبق فى المشروع لا يختلف باختلاف الشخص القائم بالفحص والتقييم .
- ٤ - تمثل نماذج المامونية اسلوبا يسهل على كل من المراجع الداخلى ومراقب الحسابات استخدامه فى مجال الفحص والتقييم بشرط الالام بخطوات الاستخدام ومفهوم المتغيرات الاحتمالية .
- ٥ - تصلح نماذج المامونية للاستخدام فى جميع انواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها ومن ثم فانه يعتبر افضل من المدخل الحالى .

اهداف البحث :

تتمثل اهداف البحث فيما يلي :

- ١ - تقييم الاساليب الحالية المستخدمة في فحص وتقييم انظمة المراقبة الداخلية للتعرف على اوجه القصور التي واجهت هذه الاساليب ، ومدى امكانية معالجتها من الناحية العملية .
- ٢ - تقييم الاساليب الحديثة المقترحة في فحص وتقييم انظمة المراقبة الداخلية للتعرف على مدى امكانية استخدامها لمواجهة نواحي القصور في استخدام الاساليب الحالية ، ومدى ملائمتها للتطبيق من الناحية العملية ، وموقف مراقبي الحسابات منها .
- ٣ - ابراز مدى اهمية استخدام نماذج المأمونية في فحص وتقييم انظمة المراقبة الداخلية وذلك كمدخل مقترح لمعالجة نواحي القصور في المدخل الحالي من ناحية ويأخذ في اعتباره عنصر الموضوعية في الفحص والتقييم من ناحية أخرى .

محددات البحث :

تتمثل حدود البحث فيما يلي :

- ١ - لن يتعرض الباحث للدراسة التطبيقية لنماذج المأمونية في فحص وتقييم انظمة المراقبة الداخلية وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات التي تكفي لتغطية جميع متغيرات النموذج .
- ٢ - لن يتعرض الباحث لكيفية استخدام نتائج النموذج في تحديد حجم الاختبارات التي يجب أن يقوم بها مراقبي الحسابات عند مراجعته لحسابات المنشاء محل الفحص والتقييم .
- ٣ - لن يتعرض الباحث لتوضيح كيفية استخدام نظرية المأمونية في تطوير أنظمة المراقبة الداخلية .

اساليب البحث :

يتبع الباحث طريقة الاستقراء مع الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية لابرار كيفية استخدام نماذج المأمونية فى فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية ، وذلك لان هذه الطريقة تركز على اساس الوصول الى عموميات من خلال احداث معينة وهو ما يتفق مع افتراضات النموذج العام للمأمونية الذى يمكن تطبيقه على أى نظام للمراقبة الداخلية .

خطة البحث :

يتطلب تحقيق الهدف من البحث ضرورة دراسة مفهوم المراقبة الداخلية الحديث ، وموقف مراقب الحسابات منها ، مع استعراض للمداخل والاساليب الحالية المستخدمة فى مجال الفحص والتقييم لابرار نواحي القصور بها ، والتي استوجبست التفكير فى مداخل بديله ، تعالج وتتغلب على نواحي القصور هذه ، مع ابرار مدى امكانية استخدام نماذج المأمونية وذلك كمدخل مقترح لمعالجة نواحي القصور فى المدخل الحالى من ناحية ويأخذ فى اعتباره عنصر الموضوعية فى الفحص والتقييم من ناحية أخرى .

محتويات البحث

الفصل الأول : تقييم الاساليب المستخدمة في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية .

المبحث الاول : أثر تطور المفهوم العلمى للمراقبة الداخلية على أهداف ومجالات الفحص والتقييم .

المبحث الثانى : فحص وتقييم المراجع الخارجى لنظام المراقبة الداخلية .

المبحث الثالث : تقييم الاساليب المستخدمة في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية .

الفصل الثانى : تقييم الاساليب المستخدمة في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية .

المبحث الاول : الفروض السلوكية لأنظمة المراقبة الداخلية .

المبحث الثانى : استخدام المدخل السلوكى في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية .

المبحث الثالث : تقييم استخدام المدخل السلوكى في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية .

الفصل الثالث : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم نظام مراقبة داخلية يتضمن اجراء رقابى واحد .

المبحث الاول : الاجراءات الداخلية ونماذج المامونية .

المبحث الثانى : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم اجراء رقابى واحد للوقايه من خطأ واحد .

المبحث الثالث : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم اجراء رقابى واحد للوقايه من عدة اخطاء .

الفصل الرابع : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم نظام مراقبة داخلية
يتضمن عدة اجراءات رقابية .

المبحث الاول : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم عـدـه
اجراءات رقابية للوقايه من خطأ واحد .

المبحث الثاني : استخدام نماذج المامونية في فحص وتقييم عـدـه
اجراءات رقابيه للوقايه من عدة اخطاء " النموذج
العام " .

المبحث الثالث : تطوير النموذج لملائمه حالات خاصة .

الفصل الخامس : مشاكل تطبيق نماذج المامونية .

- المبحث الاول : نماذج المامونية واجراءات المراجعة الخارجية .
- المبحث الثاني : قياس مامونية الافراد المنفذين للاجراءات الرقابية .
- المبحث الثالث : موقف مراقب الحسابات من مشاكل تطبيق النموذج .

نتائج وتوصيات البحث

قائمة المراجع

الفصل الأول

تقييم الأساليب المستخدمة في فحص وتغيير الأنظمة المراقبة الداخلية

المبحث الأول: أثر تطور المفهوم العلمي للمراقبة الداخلية على أهداف ومجالات الفحص والتقييم

المبحث الثاني: فحص وتقييم المراجع الخارجي لنظام المراقبة الداخلية

المبحث الثالث: تقييم الأساليب المستخدمة في فحص وتقييم أنظمة المراقبة الداخلية